(432) ان الامر خاص في الموجودين الذين قيل لهم " كونوا قردة خاسئين " (1) ومن جرى مجراهم، لانه لا يؤمر المعدوم عندهم. ومنها انه أمر للمعدوم من حيث هو معلوم، فصح أن يؤمر فيكون. ومنها ـ ان الآية خاصة في الموجودات من اماتة الاحياء واحياء (2) الموتى وما جرى مجرى ذلك من الامور. وانما قلنا بافساد هذه الاقوال، لانه لا يحسن ان يؤمر إلا من كان عاقلا مميزا يقدر على ما أمر به، ويتمكن من فعله. وجميع ما ذكروه بخلافه. لان المعدوم ليس بحي، ولا عاقل. ولايصح امره. ومن كان موجودا لا يجوز ان يؤمر أن يكون قردة، لان المعاني التي تكون بها كذلك، ليس في مقدوره. كذلك القول في الاماتة والاحياء وتأويل قوله: " كونوا قردة خاسئين " قد بيناه فيما مضى. فقال بعضهم: إنه أمر للموجود في حال كونه لاقبله ولا بعده، وانه مثل قوله: " ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون " (3) وان دعاء ا إياهم لا يتقدم خروج القوم من قبورهم، ولا يتأخر عنه. وهذا فاسد لان من شرط حسن الامر أن يتقدم المأمور به. وكذلك القول في الدعاء، فلا يسلم ما قالوه. وتأويل ما استشهدوا به على ما بيناه في الآية سواء في انه اخبار عن تسهيل الفعل وسرعة وقوعه، وارادته، لا ان يكون هناك دعاء على الحقيقة، ثم يلزم على جميع ما ذكروه ان تكون الاشياء مطيعة تعالى لان الطاعة هي مانعة الامر من الاشياء التي قالها: كوني بأن فعلت نفسها، ويلزم ان يكون لها عقل وتمييز وكل ذلك فاسد. فاما من استدل بهذه الآية ونظائرها على ان كلام ا قديم من حيث انه لو كان محدثا لاقتضى ألا يحصل إلا (بكن). والكلام في (كن) كالكلام فيه إلى أن ينتهي إلى (كن) قديمة. وهو كلام ا القديم. فهذا باطل لانا قد بينا معنى الآية، فلا يصح ما قالوه. على ان الآية تقتضى حدوث كلامه من

" 1 " سورة البقرة: آية 65. " 2 " واحياء ساقطة من المطبوعة. " 3 " سورة الروم: آية 25. (*)